Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (11): 30 Sep 2021
P: 88 - 103

ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (11): 30 سبتمبر 2021م
ص: 88 - 103

The Social organization of urban water heritage and its contribution to the management of scarcity in the southern cities of Morocco

Ridouane manouze

Faculty of Arts and Humanities || University of Ibn Zohr || Morocco

Abstract: This short topic talks about the issue of the social organization of the urban water heritage and its contribution to the management of scarcity in the southern cities of Morocco. We have identified this title so as to highlight the importance of water in recent years in the context of heated debate about the future of this vital material in Morocco because of the rapid climate changes that Morocco can live in the future for water scarcity, if it does not have a unified strategy to face All problems related to water scarcity ،in the case of what the sky was not merciful.

Therefore, I will try to study the forms of dealing with water issues in relation to the problems of scarcity through the creation of traditional social organizations and administrative and architectural techniques Contributed to positive adaptation with constraints the natural environment that does not help human stability.

Keywords: The social organization of water, Management of scarcity, Water heritage, Southern Morocco, climatic changes.

التنظيم الاجتماعي للموروث المائي العمراني وإسهامه في تدبير الندرة بمدن الجنوب المغربي

رضوان مانوز

كلية الآداب والعلوم الإنسانية || جامعة ابن زهر || المغرب

المستخلص: تطرق هذا العرض الوجيز إلى مسألة التنظيم الاجتماعي للموروث المائي العمراني وإسهامه في تدبير الندرة بمدن الجنوب المغربي، وقد نص العنوان قصدا على ذلك وذلك لإبراز الاهتمام الذي بدا يوجه لموضوع الماء في السنين الأخيرة في ضل النقاش المحتدم حول مستقبل هذه المادة الحيوية بالمغرب في ظل الإكراهات والمتغيرات المناخية المتسارعة التي يمكن أن يتخبط فيها مستقبلا فيما يتعلق بشح المياه، ما لم تكن له استراتيجية موحدة لمواجهة كل المشاكل التي يمكن أن يستتبعه موضوع ندرة المياه واستشراف الفرشاة المائية التي تعتبر رصيد المغرب المائي الوحيد في حالة ما كانت السماء غير رحيمة.

لذلك فمحاولتنا ستنصب بالأساس إلى استكشاف أشكال تعامل الإنسان مع قضايا الماء في علاقته بإشكالات الندرة من خلال ما ابتكر في هذا الإطار من تنظيمات اجتماعية تقليدية وتقنيات تدبيرية وعمرانية ساهمت بشكل أو بآخر في التأقلم الإيجابي مع إكراهات الوسط الطبيعي الغير مساعد على الاستقرار البشري والتي اعتبر فيها وجود الماء أو شحة أهم عوامله الرئيسية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم الاجتماعي للماء، تدبير الندرة، التراث المائي، الجنوب المغربي، التغير المناخي، الاستدامة المائية

المقدمة.

تشكل مناطق الجنوب المغربي مجالات طبيعية وبيئية متميزة من حيث نوعية التضاريس والمناخ، إذ تتصف بارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه والأمطار ومحدودية الأراضي الزراعية والغطاء النباتي بالمراعي، مما جعل ظروف حياة الإنسان بهذه المناطق صعبة وشاقة، فرضت عليه أن يبدل مجهودا مضاعفا للتغلب على تلك الظروف على

اعتبار أن الجنوب كان أكثر مجالات المغرب فقرا من حيث الموارد المائية والطبيعية، ورغم ذلك فإنها لم تكن أبدا عائقا أمام الإنسان دون تطويعه للمجال الذي يعيش فيه بفضل ما أنتجه في هذا الإطار من ثقافة مائية متميزة تقوم على الحوكمة الرشيدة لمختلف عناصر الماء بابتداع استراتيجية قديمة متجددة هي من نتاج وحي بيئته تقوم على الاستثمار الأمثل والمعقلن لموارده المائية المحدودة سواء كان ذلك عن طريق مؤسسات وتنظيمات اجتماعية تقليدية موروثة عن الأجداد من قبيل(إنفلاسن، الجماعة، تَاقْبِيْلْتْ، أَمْغَارْ)أو عن طريق بناء تجهيزات مائية عمرانية بديعة، ومن ذلك على سبيل المثال("الخطارات"و"السواقي/تَرْكِيْوِيْنْ "و"المطافي/تنوظفى"و"الأحواض المائية/ إِفْرْضْ و"سدود التحويل/إكُوْكْنْ)

مشكلة الدراسة:

تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في دراسة التنظيم الاجتماعي المائي بمناطق الجنوب المغربي، وكيف أسهم في مواجهة إشكالات شح الموارد المائية بالمجال، ومن هذا المنطلق سأعالج الموضوع من خلال مناقشة النقاط التالية وهي:

1- ما الإمكانات المائية في الجنوب المغربي والعوامل المؤثرة فيها؟
2- كيف أسهمت جوانب التنظيم الاجتماعي القديم المنظم لأمن عنصر حيوي (الماء)؟
3- ما التوزيع الجغرافي لعناصر التراث المائي العمراني وكيفية توظيفه لخدمة برامج التنمية المستدامة؟

كما سنحاول في هذا المقال التعرض إلى إحدى عناصر هذا التراث المائي العمراني الذي تزخر به بعض مناطق الجنوب المغربي، ومجالات توزعه الجغرافي بالبلاد إلى جانب كيفية إعادة الاعتبار له وتوظيفه لخدمة برامج التنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الحالية الفرضية الرئيسة: "أن التنظيم الاجتماعي المائي السائد قديما بمناطق الجنوب المغربي كان له دور كبير في تدبير قضايا الماء بالمجال بشكل محوكم معقلن"، انطلاقا من ذلك يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- محدودية الموارد المائية وشحها هو ما أدى بالإنسان إلى استيجاد وسائل ونظم التحكم في مادة الماء الحيوية.
2- تأثير التنظيم الاجتماعي للماء في مواجهة إشكالات الندرة بمجالات جنوب المغرب الفقيرة الموارد المائية باستدامة
3- تخلي سكان منطقة الجنوب المغربي اليوم عن نظم التدبير القديمة من عوامل استفحال إشكال الندرة بالمجال.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

يتميز موضوع الدراسة بقلة الدراسات والأبحاث التي تطرقت له، وذلك لأنه من المواضيع المستجدة التي ما تزال غير مقتحمة من حيث الدراسة والبحث، اللهم ما كتبه بعض الباحثين من أمثال أمحمد مهدان(2012)، الذي أنجز دراسة حول التنظيم الاجتماعي للماء معنونة ب"الماء والتنظيم الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى"، ثم دراسة أخرى لأحمد البوزيدي، (1998)، معنونة ب" قضايا الماء بواحة درعة من خلال الوثائق المحلية، في كتاب الماء في تاريخ المغرب"، أما منطقة سوس فقد أنجز عمر أفا دراسة مهمة حول الموضوع تحت عنوان أشكال تقسيم المياه بمنطقة تزنيت وأحوازها" ضمنها في كتاب "مدينة تزنيت وباديتها في الذاكرة التاريخية والمجال والثقافة"، (1996)، دراسة تناولت جوانب تاريخية مهمة لأنظمة السقي المنتشرة ببعض مناطق

سوس، معلوماته استقاها من الرواية الشفوية وكذا مما أورده المؤرخ محمد المختار السوسي، في معسوله ج20، ص142إلا أن هذه الدراسات رغم قلتها فهي تشكل مرجعا رئيسيا لاستبيان واستكشاف أحد أهم أنظمة تدبير المياه بمدن الجنوب المغربي

أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها قد تساعد في إماطة اللثام عن جوانب خفية من ثقافة تدبير المياه بأحد مجالات الجنوب المغربي عرف فيه الإنسان دوما أن له وسائله الخاصة فيما يخص تدبير موارده الشحيحة، ثقافة مستمدة من منظومة أعراف الأجداد وتقاليدهم ومعارفهم وخبراتهم، التي راكموها من احتكاكهم المتكرر واليومي مع ظروف الطبيعة القاسية، وهو ما يحيلنا إلى أن الماء وتدبيره، لم يكن عشوائيا في تاريخ مجال جنوب المغرب وإنما خضع لتنظيم مائي مضبوط ومحكم شكلت لأجله هيئات اجتماعية ومؤسسات جماعية أنيطت لها مسؤوليات تنظيمه وتوزيعه بين المستفيدين بعدل، ذلك أن سكانه عاشوا في قلة من الماء واعتماد اقتصادهم الكلي عليه لارتباطه بسقي مزروعاتهم كمورد أساسي للعيش، دفعهم الى خلق وتطوير نموذج مائي تقليدي لكنه فعال وناجح للاستغلال الدائم للموارد المائية المحدودة. من سن قوانين وأعراف وتجنيد طاقات تقنية وبشرية وإعداد تنظيم اجتماعي محكم يستجيب لتدبير الثروة المائية الشحيحة، حيث ورثوا في هذا الجانب مؤسسات وتقاليد وأعراف لازال أغلبها سائدا ومعمول به في قراه كمنطقة سوس، نورد على سبيل المثال مؤسسة(إِنْفْلاَسْنْ)، كهيئة قبلية موكول لها أمر البث ومعالجة قضايا الماء، وما ينشأ عنها من مشاكل، وكما يقول أهلها أنه إذا كان أهل السهول من سوس حريصين على تقنين توزيع الماء، فإن أهل الجبل منهم كانوا أشد حرصا لندرته عندهم ولارتباطه بكل جوانب حياتهم المعيشية.

2- منهجية الدراسة:

بالنسبة للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة فهي تقوم على تتبع الظاهرة المدروسة في مكانها، لهذا شكل البحث الميداني والرواية الشفوية أساس المنهج المتبع، ولسنا بحاجة إلى التأكيد أهمية الرواية الشفوية والتحري الميداني، في جمع مادة موضوعنا، أهمية لخصها روبير مونطاني بالقول: ".إن الاستخبار في عين المكان، كفيل أن يزودنا بما تحرمنا منه النصوص"من هذا المنطلق كان مسعانا البحث عن معالم ثقافة تدبير الماء التي ميزت عينة الدراسة بالقيام بعدة زيارات وجولات ميدانية تطوفنا أثناءه قرى ضمن نطاق مجال دراستنا، وحقيقة مكننا ذلك من البحث في تاريخ أصول أنظمة تدبيرية ميزت المجال في الماضي من قبيل أنظمة توزيع وتقسيم المياه، ودورها في عملية تدبير المورد المائي الهش

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة ذات الاهتمام بموضوع التنظيم الاجتماعي للموروث المائي بمدن الجنوب المغربي إلى مبحثين رئيسين، تناولت في المبحث الأول وبشكل مختصر جغرافية الجنوب المغربي من حيث خصائصه الطبيعية والمناخية الصعبة وكيف أثر ت تلك الظرف الغير ملائمة بشكل سلبي في طرائق عيش الإنسان خاصة ما تعلق منه بعلاقته بمادة الماء كعنصر للحياة وكمورد لعيش الإنسان، أما المبحث الثاني فخصصته كله إلى دراسة نوع ثقافة الماء السائدة بهذه الأرجاء التي استطاع من خلالها الإنسان مواجهة إشكالات الندرة والقلة، في هذا الإطار ثَم استعراض جوانب من التراث المائي المميز لبعض مناطق الجنوب المغربي ك"درعة وسوس" وكذا أشكال التنظيم الاجتماعي الذي اهتم بتدبير قضايا المياه بها، وكيف أسهمت المنظومة المائية التدبيرية السائدة والمختزلة في تراث

خبرات الأجداد المتراكمة ومعارفهم التقنية المائية في التأقلم الإيجابي مع تحديات وإكراهات الطبيعة والمناخ التي عاش في ظلها إنسان المجال منذ القديم

المبحث الأول: الخصائص الطبيعية والمناخية للجنوب المغربي:

يتميز الجنوب المغربي بصعوبة الظروف المناخية والطبيعية، التي كان لها دور هام في التأثير في أشكال الإنتاج والحياة الاجتماعية والسياسية وتدبير المجال، مما جعل إنسان هذه المناطق منذ قرون عديدة يبحث عن خلق وسائل التحكم في قلة موارده المائية والطبيعية بابتكار تقنيات وأساليب تقليدية، مستوحاة من محيطه البيئي الذي يعيش فيه ساعدته بشكل كبير على التأقلم النسبي والتكيف مع إشكالية ندرة المياه، المميزة للمجال منذ الاستقرار البشري به.

ينتشر بالجنوب المغربي مناخ جاف تزداد حدته كلما توجهنا جنوبا، حيث يشهد هذا النطاق تساقطات مطرية ضعيفة، بحيث لا تزيد عن 100 ملم في السنة العادية وتقل عن 30ملم في السنة الجافة، وتفوق السنوات الجافة بكثير السنوات الممطرة، وتكون درجات الحرارة بهذا النطاق متوسطة شتاء، لكن في فصل الصيف ترتفع بشكل كبير لتفوق 40 درجة مئوية في النهار وتقل عن 30 درجة، فإذا ما استثنينا الشريط الساحلي الذي يتميز بمناخ معتدل، وبتساقطات مطرية تقدر بحوالي 200ملم في "مجالات الأطلس الكبير والصغير" غير ذلك فان بقية النطاق يسوده مناخ جاف وقاحل كما هو الشأن في الأقاليم الصحراوية، حيث كلما توغلنا في قلب هذا المجال إلا وازدادت حدة المناخ الجاف.

أولا: مجال بإمكانيات مائية محدودة:

يتم تشخيص الحصيلة المائية في مجال جغرافي معين على أساس ما يوفره من موارد سطحية وجوفية للمياه، وإذا ما انتقلنا إلى مجال الجنوب المغربي، فهو من أفقر المجالات المغربية من حيث المياه، لأنه يمتد في جزء كبير منه وسط بيئة قاحلة، فرغم شساعته الكبيرة وكثرة العناصر الهيدروغرافية الصغرى التي جعلته يمتد على العديد من الأحواض المائية، فإنه مجال يعرف عجزا كبيرا في الميزانية المائي، ما أثر سلبيا في أشكال استغلال هذا المورد من طرف الإنسان.

ثانيا: أشكال التكيف:

تأثير الإمكانيات المائية المحدودة في أشكال استعمالها وتدبيرها.

لقد شكل الماء على طول مجال الجنوب المغربي بغربه وشرقه وجنوبه وشماله مركزا للتركز البشري بكثافة على اعتبار السقي شرطا إلزامي لأي نشاط زراعي رغم ندرة الموارد المائية ووسائل الإنتاج الفلاحي بالمجال، وضع ساهم في خلق نظام هيكلي متوازن لاستغلال الماء بشكل أمثل جعلته يضطلع بدور كبير في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان من خلال تشاركهم في بعض السواقي ونقط الماء المختلطة والمستغلة بشكل

جماعي"تيويزى[1]"، كما اعتمد السكان على أساليب تقليدية في استغلال وإعداد مجالات الماء، مما أسهم في تكوين رصيد ثقافي مهم في هذا الميدان.

المبحث الثاني: ثقافة الماء وأثرها في حوكمة قضايا الماء والمجال بالجنوب المغربي:

فرض الجفاف بالجنوب المغربي على الإنسان استعمال عدة تقنيات للري، لأن استغلال الأرض كان يتطلب مجهودا إضافيا للتحكم في الماء كمادة نادرة تكتسي أهمية كبرى أكثر من الأرض، وقد اكتسب سكان المنطقة الجنوبية خبرة وتجربة طويلة في ميدان تدبير مادة الماء بحكم احتكاكهم اليومي مع إكراهات الطبيعة الصعبة والقاسية منذ القديم

ونظرا لهذا للوعي الجماعي بأهمية الموروث المائي ودوره في هيكلة المجال وتنظيم المجتمع، عمل الإنسان عبر التاريخ المغربي على تعبئته (المطفيات، إفرض، الخطارات، قنوات السقي، الآبار، والسدود) وتدبيره وفقا لمجموعة من الضوابط المؤسساتية، سواء التقليدية المرتبطة "بالجماعة"، وذلك للتحكم في تقنينه وضمان نجاعة توزيعه بين ذوي الحقوق (ترسانة من الأعراف المحلية "إزرفان") أو العصرية في إطار قوانين تشريعية (قانون الماء 95-10) وتأسيس تنظيمات جمعوية، بغية عقلنة وترشيد استعمالاته المتعددة. ومن عناصر ثقافة الماء بالجنوب المغربي ابتكار أنظمة اجتماعية مبتكرة تضم مؤسسات تقليدية وتقنيات تدبيرية، أسهمت بشكل كبير في تدبير موارد الماء بعدد من مناطق جنوب المغرب.

أولا: أنظمة تدبير الماء التقليدية بالجنوب المغربي:

وهي مجموعة من التقنيات التقليدية ابتكرت من طرف السكان المحليين الذين يعيشون بمناطق الجنوب المغربي، لتدبير إشكالات ندرة المياه وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الجفاف وضعف مصادر المياه وخصوصا في المناطق الجافة، هذه الأنظمة المائية التي ساعدت إلى حد ما من مواجهة تحديات التغيرات المناخية الصعبة بل وكانت عاملا مساعدا في الاستقرار البشري بمثل هذه المجالات الشبه قاحلة بمناطق الجنوب المغربي، وهذه التقنيات المائية هي:

أ-الخطارة

ب- تاركا

ج- تنوضفي

يمكن تقسيم خريطة توزع التراث المائي العمراني بالجنوب المغربي إلى ثلاثة مجالات طبيعية وهي:

1- مجالات الجبل /انتشار المطافي، 2- مجالات السهول/ انتشار السواقي، 3-مجالات الواحات/ انتشار الخطارات

(1) تيويزي، نظام اجتماعي يقوم على إنجاز الأشغال والخدمات العامة داخل المجال الوسع للقبيلة، كاستصلاح السواقي وشقها والقيام بعمليات الحرث والحصاد بشكل جماعي إلى غير هذا وذلك، من الأشغال الفلاحية والأعمال البنائية والاستصلاحية عموما، التي تحتاج إلى تعبئة سواعد وطاقات جماعية أكبر للتغلب على مشاقة وتكاليف انجازها في إطار من التضامن والتعاون المشترك، والتلاحم القبلي

(انظر مؤلف معلمة المغرب، بورقية رحمة، مادة تويزة، مطابع سلا، الجزء 8، طبعة 1995، وأيضا مؤلف إميل لاووست، ص323).

***مجالات الجبل:**

وتسود بهذه المناطق ذات التضاريس الجبلية[2]، نظام فريد لتخزين المياه توارثه السكان عن أجدادهم، ألا وهو المطفيات[3] هذه المنشآت التي لها أهمية محورية في حياة المجتمعات القروية بالمناطق الجبلية، والتي تم ابتكارها بغرض تجميع المياه في أوقات وفرتها واستغلالها في أوقات الندرة، وهو موروث هيدرولوجي يعد من أهم المرافق الأساسية بمحيط البيوتات، التي لا يكتمل بناء أي منزل دونها، كما تعتبر أحد أعمدة الثقافة المائية لدى الأهالي التي تساعد في تحقيق الأمن المائي، وهناك مثل يلخص أهمية الماء بهذه الأنحاء، مثل دَارِجْ بمنطقة لخصاص ومضمونه بالأمازيغية:

أمان دْ لاَمَانْ غورْليينْ حَشَا أَيْكْ لْمْكَانْ

ومعناه:

أن غياب الماء والأمن في مكان ما يجعله غير صالح للاستقرار

تنوضْفَى /المطافي

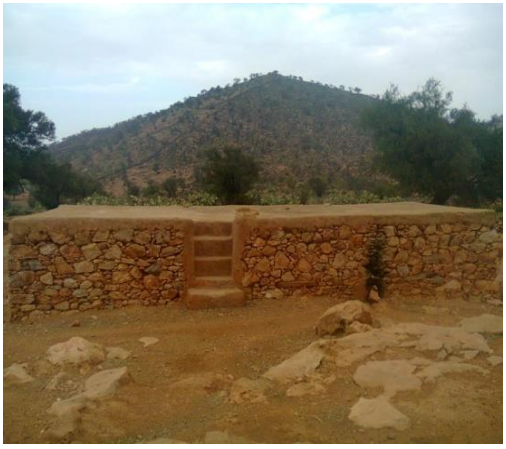

وإضافة إلى النوع السابق هناك منشآت المائية أخرى تسمى محليا بـ"إِفْرْضْ" وهو عبارة عن أحواض مائية كبيرة تستعمل لتخزين مياه الأمطار، ويغطي مساحة تزيد عن 150 مترًا مربعًا ويزيد ارتفاعه عن 15 أمتار. وتنتشر بشكل في المجالات الجبلية حيث ندرة المياه واعتمادها الكي على مياه الأمطار، وهي أيضا من خصوصيات المناطق الريفية في المناطق الجنوبية الغربية الأطلس الصغير الغربي، وخاصة بمناطق السوس الاقصى ك"لخصاص، وأيت باعمران، أنزي"

(2) إن جبال الجنوب المغربي، الأقل ارتفاعا بين سلاسل جبال المغرب، فأعلى ارتفاع بها يوجد بجبل االأطلس الصغير يسمى جبل سيروا3305 متراً ثم هناك كتلة كردوس ما بين 1600م و2350م وكتلة إفني ما بين 350م و460م، وأخيرا هناك جبل باني بارتفاع نسبي يتراوح ما بين 200 و300 مترا.

(3) المطفيات" تنوضفي، لفظ أمازيغي يطلق على خزان الماء الذي يستخدم لتخزين مياه الأمطار، مساحتها حوالي ثلاثة أمتار وعرضها خمسة، ولكن ارتفاعها حوالي ستة أمتار، شكلها مستطيل أو مربع، في الوسط يوجد ثقب يستخدم للحصول على الماء من تنوضفي، وتستخدم الأحجار في بناء هذه المنشآت المائية، وهي واحدة من خصوصيات المناطق شبه جافة(انظر كتاب المعسول، المختار السوسي، (1961)، ج20، مطبعة الجامعة، مغرب، ص152)

الأحواض المائية المعروفة ب'إِفْرْضْ"وخريطة توزيعها بمناطق سوس"الأطلس الصغير الغربي"

***مجالات الواحات:**

تتوفر منطقة الجنوب المغربي على عدد من العيون الباطنية، التي تتميز بالاختلاف الكبير في أنظمة وطرق تدبير مياهها وبصفة خاصة مياه الري، وسنقتصر على دراسة عينة من هذه العيون بمنطقة تافيلالت وواحات درعة، حيث انتشار الخطارات وهي من أقدم التقنيات المعتمدة في تعبئة المياه الباطنية، يرجع تاريخ اعتمادها إلى القرن السادس عشر (م)

الخطارة [4]

الخطارة شكل من أشكال أنظمة الري التقليدية التي اعتمدها السكان في المناطق الجنوبية، ويستند هذا النظام على استغلال مياه الينابيع والأنهار، ونقلها عبر قنوات طويلة تحت الأرض تمتد كيلومترات عديدة إلى أراضي الفلاحين، الهدف من بناء قنواتها تحت الأرض، هو حماية الماء من التبخر لأن مناطق تواجدها تتميز بحرارة مرتفعة.

(4)الخطارة، خصوصية مجالية للمناطق الواحية، بالجنوب الشرقي المغربي ك" تافيلالت، ورزازات"، حيث ينتشر بكثرة هذا النوع من أنظمة تدبير الماء.

والخطارات نظام ري تقليدي، كان معروفا منذ قرون، في المناطق شبه الصحراوية والصحراوية، وفقا لبعض الروايات، وأول ظهور له كان في إيران في زمن الأشوريين، قبل أكثر من 3000 سنة، ثم نقلها العرب المهاجرون إلى شمال أفريقيا، حملت عدة أسماء، مثل "الغطرسة" في الجزائر و"الخطارة" في المغرب، وسمحت هذه المنشآت المائية التي تعتمد على هيكل عمل تقني هيدروليكي وايكولوجي على نقل الماء من المياه الجوفية بشكل جاذبي عبر الصحراء القاحلة، وجل الدراسات تجمع أن هذه التقنية قديمة جدا سبق اعتمادها من قبل الجماعات البشرية في بلاد الرافدين وبلاد فارس وبالتالي هي تقنية مشرقية انتقلت إلى المجال الجغرافي لبلاد الغرب الإسلامي وليست تقنية أندلسية كما يعتقد بعض الباحثين، وهو الاستنتاج الذي ذهب إليه "كاستون دورفان" في كتابه "مراكش الأصول " "Marakech Des Origines").

***مجالات السهول:**

ويسود فيها إنتشار السواقي"تَرَكِوِينْ"وهو شكل آخر من أشكال أنظمة الري التقليدية في المناطق الجنوبية، التي يعتمدها الناس وتسمى محليا باللغة الأمازيغية "تَرْكَا-نْ-وَمَانْ"، ويستند هذا النظام إلى استغلال مياه الينابيع والأنهار، ونقلها عبر قنوات طويلة إلى مزارع المزارعين هذه القنوات المبنية بدقة عالية، مراعاة للتوزيع العادل للمياه بين جميع المستفيدين

تَرْكَا [5]-نْ-وَمَانْ السواقي

ونظرا لحرص السكان في القطر السوسي ومحافظتهم على الماء وتقنين توزيعه، فإنهم حرصوا على مدى التاريخ وعبر العهود الماضية على جعله مجالا لاستثمار قدراتهم المعرفية والتقنية بابتكار أنظمة اجتماعية وتقنيات بسيطة وفعالة(l3lam /askol/)لإدارة واستخدام هذه المادة الحيوية بطرق مستدامة، لازالت معالم مؤسساته الجماعية المدبرة لشؤون الماء ومعالجة قضاياه بارزة حتى ألان، بل لا تزال بعض الضوابط العرفية المنضمة للمياه سارية المفعول إلى يومنا هذا في عدد من مناطق، مثل إملن التي استطاع سكانها ابتكار وسائل تقليدية مستلهمة من تقاليده وأعرافه تنضم توزيع مياه السواقي بين ذوي الحقوق، من حيث الاستعمال، والجمع، والصرف، والتدبير، مستخدمين تقنيات مائية ك"تناست/إِمْجْلِلْنْ"وتقنيات ظلية ك"إفِيْلْ نْتْافُوْكْتْ، أدوات تسرد مختلف الأوجه المرتبطة بتقسيم الماء

(5) تَرْكَا -نْ-وَمَانْ، لفظ أمازيغي يطلق على سواقي المياه، يسود هذا النوع من أنظمة السقي بعدد من مناطق سوس الواقعة جنوب المغرب"أكلو، ويجان"

إلا أن هذا الصنف من التراث المائي بدأت تراجعت مكانته اليوم في معظم أرياف الجنوب الشرقي المغربي بفعل عوامل طبيعية من جهة كالأمطار الاستثنائية التي أدت إلى تلف وإهمال عدد من هذه المنشآت المائية أو بفعل عوامل بشرية من ناحية أخرى تتمثل في تراجع مكانة المجتمع المحلي في مجال التهيئة المجالية والتي عوضتها مخططات وطنية وإقليمية تعطي الأولوية إلى المنشآت العصرية كالسدود الكبرى والبحيرات الجبلية، كما أن نظرة السكان اليوم لهذه المورث المائي أصبحت مغايرة وهو ما يتراء في عدم إصلاح وصيانة تلك التجهيزات المائية العمرانية، والعناية بها جيدا.

وتأسيسا على ما سبق، فإن أنظمة توزيع المياه القديمة ليست مجرد أنظمة ري، فهي تجسد البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع، بما تتيحه من أشكال التفاعلات الاجتماعية المشتركة التي كانت قائمة على أثمن عنصر، (ألا وهو الماء)، فالي جانب دورها الاجتماعي الذي لعبته، والمتمثل في أن الماء كان دوما عنصرا جادبا للتلاحم الأسري داخل المجتمع ولوحدة القبيلة ضد التهديدات الخارجية، فإن هناك دور اقتصاد يتجلى في تطوير الانشطة الزراعية للسكان.

ولهذا فإن مدن الجنوب المغربي عرفت مجموعة من التقنيات لتدبير مواردها المائية حيث عملت ساكنتها عل خلق نظام إنتاجي محكم يتميز بالليونة ليضمن استقراره واستمرار يته وليواجه مختلف الأخطار والمشاكل التي يمكن أن تحدق به، حيث ابتكرت في هذا الإطار تقنيات خاصة لاستغلال مياه العيون والوديان والمياه الجوفية، وأقيمت السدود لتحويل المياه الجارية إلى السواقي لري حقولهم، كما قاموا بحفر الآبار وشق الخطارات لإيصال الماء بسهولة.

ونظرا لأن الماء بسبب قلته كان مصدرا دائما عبر التاريخ البشري لمجموعة من الصراعات والنزعات بين الناس، وهو ما تذكره عدة مصادر تاريخية، حيث ذكر المختار السوسي في معسوله نزاع الماء بين أهل تزنيت وأولاد جرار بقوله: "..وعلى يده إنحلت أزمة عين الركادة بلا قتل ونهب وذلك أن هذه العين وجد مجراها إنسان يحفر بئرا فجرى إلى القايد عياد فأتى حتى وقف عليها ثم عمل فيها فأطلعها إلى ما فوق الأرض فإذا بها عين تزنيت فكاد أهل تيزنت يموتون عطشا سنين، وذلك نحو 1330هـ، فحين جاء الكنتافي نادى في القبائل للتجيش على الجراريين حتى يرسلوا ماءها في مجراه (..)ولكن عياد أركب رأسه"(انظر المعسول، ج19، ص172-173) وفي موضع آخر تحدت عن الحرب التي نشبت بين قريتي تيمولاي العليا وتيمولاي السفلى حول عين ماء "(انظر نفس المصدر السابق: المعسول، ج، 18-، ص209- 208).

وتفاديا لتلك المشاكل التي تنشأ على ملكيته اهتدى السكان إلى خلق مجموعة من الأعراف التي تنظم توزيعه واستغلاله بين السكان، ويعتبر الجنوب المغربي من المناطق التي لم تعرف ولقرون عديدة نظاما سياسيا بمعناه الحديث، بالنظر إلى بعده عن مراكز القرارات السلطانية إضافة إلى طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية لساكنتها بهذه البلاد والتي رغم ذلك لم تكن تعش هذه القبائل المستوطنة لهذا المجال الشاسع من ارض المغرب حياة الفوضى واللا نظام كما قد يبدو، بل إنها فكرت وقامت باستوجاد احد التنظيمات السياسية المنظمة للشؤون العامة لحياة المجتمعات المخلية، نذكر منها على سبيل المثال مؤسسة الجماعة أو مجلس أيت الأربعين وسن العديد من القوانين المنظمة "الأعراف[6]"، إلا أن ما سيهمنا من دراسة هذه التنظيمات هو ما يتعلق بأحد مجالات اشتغالاتها

(6) الأعراف: إزرفان: الأعراف بمعناها القانوني، تعني مجموعة من القواعد المستمدة من العادات اليومية المألوفة عند الناس في جماعة وبيئة ما، يمنح لها نوع من الإلزام الأخلاقي دون الاستناد إلى أية سلطة شرعية ودينية. فمصادر العرف هي المجتمع ويحتكم إليها الناس عند الحاجة بمجرد الاتفاق عليها (انظر كتاب ومؤلف: ألواح جزولة والتشريع الإسلامي، العثماني محمد، 1970)، رسالة دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية)

هو الماء وإشكالات الندرة في فضاء يتسم بالقحولة وشح الموارد المائية، سمة غالبة على معظم مناطق الجنوب المغربي لليوم.

وفي هذا الإطار يأتي الجزء الثاني من هذا العرض ليحاول إلقاء الضوء على الآليات التنظيمية وأشكال تدبير شؤون الحياة المائية لدى مجتمع قبلي بالجنوب المغربي وذلك من خلال دراسة لنماذج قراءة أولية في احد النصوص العرفية التي سنها نظام الجماعة كمؤسسة عريقة بهذا المجال، وانطلاقا من هذه النصوص العرفية سنحاول الكشف عن أشكال تدبير الشؤون الداخلية المنظمة لعلاقات الماء، من خلال نماذج محلية تخص مناطق معينة جنوب المغرب

فما معالم هذا التنظيم الاجتماعي للماء؟ وكيف أسهم في إيجاد الحلول الناجعة لتحديات القلة والندرة؟

ثانيا: التنظيم الاجتماعي القديم للماء بالجنوب المغربي:

خضع الماء وتدبيره، في تاريخ المجال الذي نحن بصدد دراسته، لتنظيم مضبوط ومحكم، حيث تشكلت لأجل ذلك، هيئات ومؤسسات جماعية أنيطت بها مسؤوليات الإنتاج والتوزيع والتحكيم والصيانة والحماية وفض النزعات، أما أهمية هذا النظام فلا تكمن وحسب في صموده واستمرار يته[7] بل في سلوك الانضباط والإتباع والانقياد والانفاذ الذي طبع علاقات القبائل به، وبالصفة الإلزامية التي اكتساها[8]، والأكيد أن أسباب هذا الصمود والإتباع، وعوامل هذا الاستمرار والانقياد كثيرة لا يمكن حصرها في عامل واحد وان كان من بين العوامل يعود أساسا إلى بنية النظام.

في مجال الواحات:

واحات درعة "مزكيطة" وأشكال التنظيم الاجتماعي للماء بهذه الأنحاء:

ينتمي مجال مزكيطة لإحدى واحات وادي درعة[9] وبسبب واقع الندرة كان لزاما الدخول في مشاريع جماعية لتحصين الحقوق والواجبات فيما يتعلق بقضايا من مثل الصراعات حول الماء والأرض والنخيل، وتامين اكبر قدر ممكن من التساكن والاستمرار لان تاريخ المجتمع الواحي لم يكن هادئا في كليته بل كان مجالا مفتوحا باستمرار على الصراع والتنافس، مما استوجب الانضواء في إطار جماعات تقليدية تنظم العلاقات والممارسات المائية، والتي جعلت من هذا الأخير أي الماء أصل ملكية ينتقل بالوراثة أو البيع أو الشراء، فكيف يتم تدبير هذا المشترك الجمعي؟ وكيف يتم صياغة القرارات المائية محليا ؟ وهل استطاع هذا التنظيم الاجتماعي قديما ضمان العدل والحق في توزيع مادة الماء.

---

(7) لازالت معالم المؤسسات الجماعية المدبرة لشؤون الماء ومعالجة قضاياه بارزة في بعض مناطق الجنوب المغربي حتى ألان، ولا تزال بعض الضوابط العرفية المنضمة له سارية المفعول إلى يومنا هذا.، ولعل عدم قدرة القوانين المائية الحديثة حل إشكالات الماء هو ما أبقى علي التنظيم القديم للماء

(8) يكتسي نظام تدبير الماء في بوادي الجنوب المغربي طابعا إلزاميا، إذ خضعت له القبائل خضوعا يكاد يكون مطلقا، زلا تزال بعض القبائل تخضع لنفس الأنظمة المورثة في تدبير مائها وقضاياه. إلى اليوم وان تم تحديثها بحلول تنظيمات حديثة كالجمعيات مكان تنظيمات انفلاس القبلية القديمة.

(9) انظر حقوق الماء في المغرب: مقاربة للنوازل والأعراف وقانون الماء، محمد بونبات، سلسلة أفاق القانون، وقسم 4/ مراكش، ط 1: 2000، ص 32.

أ- الماء شرط الاستقرار بواحات درعة "مزكيطة نموذجا":

في المجتمع الواحي بواحات درعة[10] التي من بينها واحة مزكيطة ظل الماء أهم بكثير من كافة الانشغالات التي تبصم المجال، فالماء هو سر الانوجاد والبدء والمنتهى، انه يختزل تاريخ المجال والإنسان، ويؤشر على الثابت والمتحول "فملكية الماء لا تقل أهمية عن ملكية الأرض[11] بل إنها تصير الملكية الأهم والأكثر استثارة للصراعات أو للتحالفات ومن أمثلة أهمية الماء بهذا المجال أن عامل ندرة المياه مثلا كانت تدفع ملاكي السواقي بواحات درعة إلى محاولة وضع "الإكوك" الخاص بهم في عالية الواد وبالخصوص في المناطق القريبة من المجرى، وذلك لتحويل أكبر قدر من المياه نحو سواقيهم، ما كان يولد مجموعة من الصراعات الطاحنة والصدامات بين ملاكي هذه السواقي صراع استمر إلى اليوم[12]"

هذه الأهمية القصوى للماء في المجتمع الواحي المزكيطي استوجبت مزيدا من التنظيم وفقا لمبادئ الشرع والعرف والقانون التي تستند إليها الجماعة في تدبيرها للمشترك الحيوي في يومها العام، فمن خلال التشبع بالتنظيم الشرعي والعرفي للماء والمتمثلة في حق المجرى وحق المسيل وحق العالية على السافلة، فضلا عما تراكم من أعراف وأحكام في إطار فقه النوازل [13] تمكن المجتمع الواحي من إنتاج منظومة قانونية محلية تؤطر علاقة الأفراد والجماعات بالثروة المائية وصنوف استغلالها على درب الملكية الفردية أو في إطار الاستغلال الجماعي، وأيضا الحفاض عليها من كل تبذير. وتعتبر ملكية الماء في واحات وادي درعة ملكية لحصص زمنية معلومة، قد تطول أو تقصر تبعا للصبيب المائي والتموقع في السافلة أو العالية وتعد "الخروبة" الوحدة القياسية لتقسيم الماء في الواحة وهي مدة زمنية تقدر ب45 دقيقة عندما يكون النهار متساويا مع الليل[14].ومن أجل تدبير أفضل للماء يلجا سكان الواحة إلى بناء سدود تقليدية صغرى تعرف محليا باسم أكوك" كما يلجئون إلى تهيئ السواقي التي يتم عبرها توزيع الماء على مالكيه، بإشراف متخصص في تدبير وتوزيع الماء يطلق عليه" عامل الساقية" ويعهد إليه بالحرص على صلاحية السواقي والحفاظ عليها من التلف والتوحل، كما يعهد إلى احد الأسر بتنظيم الري وتوزيع الماء إلى شخص أخر يسمى "بالصعاد" وهو شخص له اطلاع واسع بإسرار النوبة المائية التي تتشكل من 16 خروبة[15] ومصطلح خروبة يقابله في منطقة سوس كلمة"تِيْرَامْ"

---

(10) يتكون وادي درعة من رافدين، هما دادس وورززات، فدادس هو المنحدر من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير وورززات المنحدر من كتلة حبل سروا.

(11)احمد البوزيدي، قضايا الماء بواحة درعة من خلال الوثائق المحلية، في كتاب الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب، عين الشق البيضاء ص79

(12) المساوي سفيان، الموارد المائية بالمجالات الواحية بين رهان التنمية وأفاق الاستدامة حالة واحة مزكيطة بإقليم زاكورة.، كلية الأداب والعلوم الانسانية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، مجلة التخطيط العمراني والمجالي المجلد الثاني، العدد الخامس، شهر أيلول/سبتمبر 0202ص182

(13) من بين القواعد المنظمة للماء في فقه النوازل جنوب المغرب نجد ما يلي /(" أصحاب الأشجار والثمار مقدمون على الطحن إذا قل الماء2- أصحاب السافلة السفلى ليس لهم إلا ما يفضل عن الساقية العليا3- الأعلى أحق بالماء من الاسفل4- الأودية لا حق فيه لأحد دون أحد. من الناس.

(14) انظر: مؤلف عبد الرحيم العطري، (2009) تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، تحولات المجتمع الواحي، الماء شرط الإنوجاذ، ص 109 طوب بريس الرباط، ط 1، وانظر المقال: البنيات التقليدية وتدبير مياه السقي بالجنوب الشرقي المغربي نموذج واحة دادس، للباحث: مصطفى أعفير.

(15) الخروبة، وحدة لقياس الماء وتساوي1/16 من مجموع الساقية، تستخدم كثيرا في شرق المغرب لقياس حصص الماء للمستفيدين من مياه لخطارات.

ب- مؤسسة الجماعة بواحات درعة:

وتختص الجماعة وظيفيا بتدبير المشترك من ماء وارض ومجال مقدس، كم تقرر عمليا في العلاقات مع المستويات القبلية الأعلى، وهي بهذا المعنى مؤسسة تنظيمية تؤطر العيش المشترك عبر تقنين الري واستغلال أراضي الجموع وباتفاق مع الفقيه لتامين الحقل الديني والتعليمي، كما أنها تلوح كمؤسسة للتحكيم من خلال راب الصدع والبث في النزاعات بين العناصر المكونة للواحة، وفي جانب أخر فإنها تنافح بالدفاع عن مصالح القبيلة في مواجهة مستويات قبلية أخرى في مسألة الحدود والمراعي ونقط الماء مع جماعات القبائل الأخرى المستوطنة والمستقرة بمجال واد درعة.

في مجال السهول:

تاريخ أنظمة تقسيم المياه وتقنيات تدبير توزيعه في أحواز سوس نموذجا:

إذا كان البحث التاريخي لمنطقة سوس يعطي أهمية كبرى لمسألة المياه والأرض في علاقتها بالإنسان، لأن الماء وعبر كل العهود طالما احتل المكانة الأولى في قيام العمران البشري ونشأة التجمعات السكنية بهذه الأقطار، ونظرا لحرص الناس ومحافظتهم على الماء وتقنين توزيعه، فان وثائقنا تخصص موقعا هاما لتقسيم المياه وأنظمتها بمناطق عدة من سوس مثل تزنيث، أكلو إملن، تفراوت، وغيرها، ونود الإشارة أن نشأة بعض مدن سوس هاته ارتبط بالماء، فمثلا تيزنيت ارتبط نشأتها كما تحكي الأسطورة بعين ماء لازمتها إحدى النساء التائبات إلى الله وما تزال هذه العين قائمة إلى اليوم

وفي هذه المساهمة سنسوق الحديث عن تاريخ أنظمة السقي التقليدية واهتمام سكان البادية بتقسيم الماء على أساس تقنيات دقيقة، وعلى الرغم من أن هذه التقنيات معروفة في كثير من نواحي سوس، فقد اخترلنا نموذجين في ضواحي تزنيت الأول في منطقة أكلو والتاني في منطقة ويجان وعلى مستوى المراجع المعتمدة في هذا الإطار ذات العلاقة بتقسيم المياه بسوس، فقد اعتمدنا على نوع من الوثائق يدعى"تِجْرَبِينْ"[16] والتي استعملت في ضبط هذا التوزيع، بالشكل العادل الذي لا يلغي حقوق أيا من المستفيدين والمتمتعين بكل حقوق الاستفادة من حصص المياه المشتركة.

المجال والإنسان قبيلة اكلوو "ويجان نموذجا: أشكال تقسيم المياه:

لقد خضع تقسيم المياه بمنطقة أكلو وإملن وويجان أيت جرار لقوانين صارمة نظمتها التقاليد والأعراف والتي لجأ فيها أفرادها في حل خلافاتهم التي تنشأ عن الماء إلى محاكم قبلية خاصة لها قوانينها المتوارثة، إذ كان لكل مخالفة أو تعدٍ عقاب رادع يهدف في النهاية إلى حفظ حقوق دوي الحقوق في المياه والحفاظ على مقومات القبيلة ويلعب شيخ القبيلة، أحيانًا دورا كبيرا، في الفصل في هذه الخصومات التي تقوم بين أفراد قبيلته حول الأراضي ونزاعات الماء حيث يخضع في إصدار أحكامه إلى العادات والأعراف القبلية التي توارثها جيلاً عن جيل وتمرس عليها بازدياد القضايا التي يفصل فيها هولاء "الإمْغَارْنْ " اشتهروا بسعة الإدراك والذكاء حتى اعتبرت أحكامهم أساسًا

تِجْرَبِيْنْ، مصطلح أمازيغي دارج في بيئة سوس ودال على عقود ملكية تحدد أسماء المستفيدين من الماء وأنصبتهم بدقة متناهية، حتى لا يقع خلاف. (16)

مرجعيًا للقضاء القبلي وهو ما يسمى عندهم المثيلات، يطابقه ما يسمى الفقه القضائي الحديث، فأية وظائف لقبيلة أكلو[17] في قضايا تقسيم المياه؟

تعتبر إنفلاس[18] من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تولت تدبير الموارد الاقتصادية من حقول المراعي وحقول الزراعة وكدا عيون الماء بمجالات الأطلس الصغير الغربي بسوس، وقد ساهمت تدابيرها المتخذة في هذا الصدد في ضبط الحياة المشتركة، وسيادة أشكال التضامن الجماعي بين السكان وتقنين العلاقات بين مختلف عناصر القبيلة الواحدة أو بين أكثر من قبيلة، وهي من التنظيمات التي ساهمت بشكل كبير في تنظيم قضايا الماء بالمجال المدروس لدى قبائل ولتيتة من تافراوت وإملن وأيت الأخصاص، وذلك لما تتمتع به من سلطة مستمدة من العرف القبلي المنظم لعملها.

ويتكون الجهاز التنظيمي لتقسيم المياه بعين "أكلو" من:

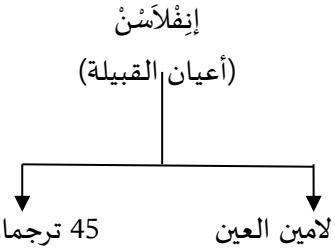

وكان هذا الجهاز كان يتكفل بالبث في القضايا المائية المهمة مثل تحديد "النوبات[19]" ورعاية الساقية وتوسيع مجراها ومد الأقنية وتعين أمين الساقية[20] والترجمان[21] وكذا عقد اجتماعات السقي كل عام يتم العمل به واحترامه لمدة سبعة أشهر من شهر ابريل إلى شهر أكتوبر أي الفترة التي تجف فيه الأرض وتحتاج للماء، أما في فصل الشتاء فلا أحد يستفيد من هذه السواقي تبقى الحاجة مفتوحة لمن أراد ولا يتم العمل بهذه الأعراف ألا في الفترة التي ذكرناها فيتم تجديد وعقد اجتماع بمثابة قانون عرفي يتم الاتفاق عليه في بداية كل سنة يراعى فيه توزيع الماء

(17) **أكلو**، منطقة تبعد 12كلم عن مدينة تزنيت، على ساحل المحيط الأطلسي توجد بها عين ماء قديمة تجري في ارض خصبة، وعليها يعتمد السكان كمورد رئيسي في معيشتهم وتربية مواشيهم، يستغلون مياهها بواسطة ساقية أكلو التي تخترق مجموعة أراضي من أهل امراغ وأراضي أهل الزاوية.

(18) **إنفلاسن**، تنظيم اجتماعي وسياسي تأسس لتنظيم الحياة العامة وحفظ الأمن العام داخل مجتمع قبلي يشتغل بالعرف أكثر من الشرع، ويتولى تطبيق الأحكام العرفية التي تصدرها القبيلة خاصة تلك التي تتعلق بالعقار وتنظيم أراضي الجماعة وتنظيم مسائل الري. وغيره من الوظائف القبلية

(19) **النوبات**، جمع مفرد نوبة وهي الفترة الزمنية لصرف المياه إلى حقول المستفيدين من الماء خلال نصف اليوم سواء كانت حصته نهارا أو ليلا هذه العملية التي تعهد إلى المسؤول المكلف بالتقسيم الذي هو الترجمان، والنوبة قد يطلق عليها أيضا إسم "تيرام" المستعملة هي الأخرى في مناطق سوس.

(20) **أمين الساقية**، هو المسؤول المباشر عن الساقية يتميز بمعرفته الدقيقة بكل شؤون الساقية وبالأعراف المنظمة لها، حيث يشرف على الفصل في كل قضايا السقي التي تنشب بين المستفيدين، وكذا تحديد أنصبة كل واحد منهم من الماء من خلال سجل يحتفظ به لنفسه يدون فيه كل المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من الماء من (أسمائهم وحصصهم من الماء وأخيرا نوباتهم الزمنية للسقي) إضافة إلى رفعه مخالفات المستفيدين إلى الإنفلاس.

(21) **الترجمان**، شخص يقوم بتنظيم توزيع الماء في المجال السقوي، تكون له دراية بشؤون نوبته من حيث عدد الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من الماء وحصص كل واحد، ويستعمل في عمله الطاسة النحاسية أو الساعة لضبط عملية التوزيع وتحديد زمن السقي والأنصبة، ويتم تعينه من قبل الجماعة ضمن45أشخاص آخرين يمارسون مهامهم بالتناوب، إذ لكل واحد منهم مهمة مراقبة توزيع الماء مدة نص يوم ليخلفه أخر في نفس المهمة.

والبث في مختلف القضايا كتقسيم المياه وكنس السواقي وترميمها وبناء "الإكُوْكَاتْ/السدود"حتى تصل كل المياه بطريقة سلمية للحقول

وباستقرائنا للرواية الشفوية التي استنبطناها من حديث بعض كبار السن، هناك من تحدث عن وجود عرف خاص بساقية أكلو على غرار عرف العوينة وتزنيت[22]، يتضمن قوانين مكتوبة لعمليات توزيع الماء، إلا أن وقوفنا في عين المكان وبحثنا المستفيض عن هذا العرف أتبث عكس ذلك فلربما تعرض للضياع بعد أن كان معمولا به في وقت من الزمن، لذلك ظل ما حفظه الناس في أذهانهم ممن كانوا يزاولون أمور السقاية المرجع الأساس في معرفة قوانين التوزيع والتقسيم، التي رغم ذلك يمكن أن نستنتج بعض عناصر ها من خلال العرف الشفوي المعمول به بساقية "أكلو "مثل:

- تحديد عدد نوبات السقي في 45 نوبة خلال 22 يوما أو23 يوما، بما معناه انه لكل مستفيد الحق في السقي كل ثلاثة أسابيع على الأقل بمعدل 15 إلى 16 مرة في السنة، وإن بدت هذه الدورة السقوية طويلة نوعا ما فإنه يلجا إلى الحصول عن حصص أخرى من الماء إما بالبيع والشراء أو الكراء والرهن، في إطار نوع العلاقات الرابطة بين الفلاحين
- اعتماد حساب ستيني لدى أهل سوس في تقسيم مياه العيون على ستين حبة أو طاسة[23]، وعلى أساسه يتم تفويت آسهم المستفيدين من الماء بساقية أكلو خلال النوبة الواحدة، حيث في اليوم نوبتان إحداها صباحية والأخرى ليلية بما مجموعه 120 طاسة رابحة، وبالرجوع إلى عقود الماء المعروفة "بتجراي"هناك تضمين لهذه النوبات الخاصة بتوزيع الماء وعددها، وهو ما وجدناه في مناطق أخرى كويجان حيث يعتمدون نفس النظام الستيني في تحديد نوبات الماء تلك
- إمكانية تفويت الحصة المائية لأحد على سبيل إعارة الحصة أو السلف على أن تسترد في وقت لاحق من دورة السقي.
- يعتبر مقدار الماء المستنزف في "أكْطُومْ"، وهو القناة الفرعية التي تصل حقل صاحب الحصة بالمجرى الأصلي للساقية من ضمن حصة الفلاح صاحب الحقل الذي تبدأ حصته مند خروج الماء من المجرى الأصلي لساقية الماء المشتركة.

ونستخلص مما تقدم في دراستنا الخاصة ل"ساقية أكلو"، أن هناك حرص كبير من سكان هذه المنطقة الجنوبية على الاستفادة من مياه العين وتقسيمها وفق نظام اجتماعي وتقني وعمراني دقيق أبان عن قدرة كبيرة تطويع المجالات الشبه جافة، المتميزة بشح الأمطار وقلة المياه السطحية والجوفية نتيجة محدودية عطاءاتها المناخية مقارنة بالمناطق الشمالية من المغرب، وهناك تقنيات أخرى لتقسيم المياه تسمى العلام أي تقنية الظل، استعملت في أحواز سوس كما هو الشأن في نواحي إملن بدواوير "تتمالوكت، أسكين" إلا أن المجال لا يتسع لذكرها، لذلك سنكتفي بهذه المعلومات،..

---

(22) أمحمد العثماني، ألواح جزولة والتشريع الإسلامي: دراسة لأعراف قبائل سوس في ضوء التشريع الإسلامي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2004، ص124

(23) الطاسة" تَنَاست" هو وعاء من النحاس به ثقب في وسطه، كان يستعمله سكان جنوب المغرب لتقسيم الماء بينهم، حيث يقوم الشخص المسئول "الأمازل" بتوزيع الماء على هذا الوعاء ووضعه في وعاء كبير مملوء بالماء ثم ينتظر حتى يمتلئ الوعاء الصغير، وبالتالي تكون حصة الشخص الأول من الماء انتهت، انظر مؤلف مدينة تزنيت وباديتها: في الذاكرة التاريخية والمجال والثقافة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكاد ير، سلسلة الندوات والأيام الدراسية12-13-14 نونبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، طبعة 1996، ص120.

خاتمة:

تمكنت المؤسسات التقليدية في منطقة الدراسة بحنكتها وتشريعاتها ودرايتها المحلية، من التعامل مع قضايا الماء وما يطرحه من إشكالات الندرة بشكل محوكم بفضل نجاعة التنظيم الاجتماعي الذي أسسته لذلك الغرض تلبية لرغبة أملتها الحاجة لتدبير الموارد المجالية بشكل عام ومياه الري بشكل خاص والتحكم فيها بشكل يضمن متطلباتهم ويقيهم شر النزاعات القبلية التي لا طالما شكل المورد المائي أبرز عواملها على مر العصر إلا أن هذه التنظيمات اليوم بالرغم من تشبثها ومقاومتها لأي تدخل يستهدف المس بهذا العنصر الحيوي (الماء)، فإن العديد منها تلاشى وحتى إن وجدت فإنها غالبا ما تسودها خلافات نتيجة تركها للضوابط والأعراف المحلية الموروثة والإتجاه نحو النزعة الفردية بدل التدبير المشترك، مرد هذا الأمر إلى التحولات السوسيو-تقافية والاقتصادية العميقة التي عرفتها القبائل بهذه الأوساط الجافة، التي أصبحت واضحة المعالم اليوم خاصة على مستوى تدبير تلك الموارد المائية التي حلت محلها مؤسسات الدولة العصرية التي تعتبر هيئات بديلة للمؤسسات التقليدية في التدبير، هذه الديناميكية هي نتاج خلل وظيفي في التوازنات التقليدية بين المجموعات الاجتماعية والموارد المائية، وبالتالي تدهور وتهميش تلك الأنماط والنظم بعدما كانت في الماضي ركيزة أساسية في ضبط شؤون القبيلة وحماية مجالها الطبيعي والسهر على تدبير مواردها المائية بدقة.

التوصيات والمقترحات.

ولأن هذا التراث المائي يمثل جزءا من تاريخ الجماعات ويعبر عن قدرة الإنسان على تطويع الوسط الطبيعي وهو هام أيضا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لما يتضمنه من قيم اقتصادية واجتماعية كانت عنصرا أساسيا في التنمية قديما، لهذا يوصي الباحث بوجوب إعادة الاعتبار لهذا التنظيم الاجتماعي للموروث المائي بمناطق الجنوب المغربي، وذاك من خلال الآتي:

1- إعداد السياسات والتشريعات والخطط والبرامج، التي تعنى بإيلاء التراث المائي مكانة هامة في برامج ومشاريع التهيئة المائية، لأهميته خاصة من الناحية البيئية، وإن كانت أغلب مشاريع اليوم تركز بصفة شبه كلية على المنشآت المائية الكبرى كالسدود والبحيرات الجبلية، في مقابل التخلي عن دعم جهود إعادة الاعتبار إلى المنظومة المائية القديمة التي تمتلها المنشآت العمرانية ك(المطفيات، وإكُوْكْنْ، إفرض، الخطارات) والتنظيمات الاجتماعية (إنفلاسن، إمغارن)، لذلك وجب وضعها ضمن مخططات التنمية بتطوير الممارسات العملية التي تخدم الحفاظ على هذا التراث وإحياءه.

2- إعادة توظيف هذا التنظيم الاجتماعي المائي القديم في المحافظة على الموارد المائية والتربة، فهذا التنظيم يمكن استعماله والاستفادة منه رغم صبغته القديمة، وبكونه لا يتماشى وروح العصر إلا أنه في الماضي كان أساس عملية التنظيم لكل قضايا المياه بهذه الأوساط الجغرافية الهشة وأسهم بشكل كبير في تدبير إشكالات الندرة منذ قرون عدة

3- ضرورة الرجوع إلى هذا العمران المائي، رغم أنه لا يمكن من تعبئة كميات كبيرة من المياه بالمقارنة مع المنشآت العصرية، لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار انعكاساته الإيجابية من الناحية البيئية، فكثرته وتوزيعه المجالي يساعد في المحافظة على التربة، كما أن انتشاره الجغرافي سيمكن السكان الريفين من الاستجابة لجزء كبير من حاجياتهم المائية.

قائمة المراجع.

- بنطالب، علي (2018) مبارك أيت عدي، عبد القادر أيت الغازي، المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، أعمال الندوة الدولية التي نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجامعة السلطان مولاي سليمان وكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال، سلسلة ندوات ومناظرات رقم50، الناشر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مركز الدراسات التاريخية والبيئية، مطبعة أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط.
- البوزيدي، أحمد (1998)، قضايا الماء واحة درعة من خلال الوثائق المحلية، في كتاب الماء في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء، المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، الطبعة الأولى.
- بونبات، محمد (2000)، حقوق الماء في المغرب: مقاربة للنوازل والأعراف وقانون الماء، سلسلة أفاق القانون، وقسم 4/ مراكش الطبعة الأولى.
- السوسي، محمد المختار، (1961)، المعسول، الجزء 20، مطبعة الجامعة، ط1، الدار البيضاء، المغرب الأقصى.
- العثماني، محمد، (1970) ألواح جزولة والتشريع الإسلامي، رسالة دبلوم دراسات عليا بدار الحديث الحسنية، الرباط.
- العطري، عبد الرحيم (2009) تحولات المغرب القروي: أسئلة التنمية المؤجلة، ط1. مطبعة طوب بريس، الرباط.
- عمر، أفا (1982) قراءة في ألواح قبائل سوس والأطلس الصغير، مجلة أفاق لاتحاد كتاب المغرب، العدد 9، السنة.
- مدينة تزنيت وباديتها (1996): في الذاكرة التاريخية والمجال والثقافة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، سلسلة الندوات والايام الدراسية 12-13-14 نونبر 1996، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- مهدان، أمحمد (2012)، الماء والتنظيم الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى، طباعة ونشر سوس، أكادير.